استراتيجيات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي (التحديات والفرص)

اسم المؤلف أ. معمر محمد الكشر
الأكاديمية الليبية فرع مصراتة ، العلوم السياسية، ليبيا
mmralkshr1@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2025/06/12، وقبلت بتاريخ 2025/06/24، ونشرت بتاريخ 2025/06/25

الكلمات المفتاحية: :
الساحل الأفريقي – المصالح الطاقوية – الإرهاب –الجريمة المنظمة

الملخص

يقدم هذا البحث تحليلاً معمقاً لاستراتيجيات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بها. ويهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها تحليل التحديات الأمنية الجيوستراتيجية التي تواجه المنطقة وتأثيرها على مصالح الاتحاد الأوروبي، وتقييم الأدوات والآليات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي، مثل مساعدات التنمية والعمليات العسكرية، واستشراف مستقبل التعاون الأمني بين الطرفين. وقد اعتمد الباحث على منهجيات علمية متعددة لضمان تحليل شامل. واستخدم منهجاً تاريخياً لتتبع التطور الزمني للعلاقات والسياسات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الساحل. كما طبق منهجاً وصفياً تحليلياً لجمع وتنظيم البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات الأوروبية وفهم العلاقات السببية بين المتغيرات. علاوة على ذلك، استخدم منهج دراسة الحالة الذي ركز تحديداً على منطقة الساحل الأفريقي، مما يسمح بدراسة أعمق لتأثير السياسات الأوروبية عليها. وقد كشفت النتائج الرئيسية للبحث عن عدة حقائق مهمة. أظهرت الدراسة أن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل تتجاوز الأهداف المعلنة، كالمساعدات الإنسانية والتنمية، وتستند في المقام الأول إلى مصالحه الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية. وقد أسفر هذا النهج عن نتائج محدودة في إرساء استقرار مستدام في المنطقة. وأكدت الدراسة أن منطقة الساحل، بمواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي، أصبحت ساحة للتنافس الاستراتيجي، وأن هشاشتها الداخلية جعلتها بيئة مثالية لانتشار التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة. وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتبارها "بوابة إلى أوروبا" يجب تأمينها من هذه التهديدات. وخلصت الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية، سواءً أكانت عسكرية مباشرة أم صراعات بالوكالة، أدت إلى تفكيك المؤسسات وتفاقم الانقسامات الداخلية.

Abstract:

This research provides an in-depth analysis of the European Union's foreign policy strategies towards the African Sahel region, focusing on the associated challenges and opportunities. The research aims to achieve several main objectives, including analyzing the security and geostrategic challenges facing the region and their impact on EU interests, evaluating the tools and mechanisms used by the EU such as development aid and military operations, and anticipating the future of security cooperation between the two parties. The researcher relied on multiple scientific methodologies to ensure a comprehensive analysis. He used a historical approach to trace the chronological development of relations and security policies between the EU and the Sahel region. He also applied a descriptive-analytical approach to collect and organize data and information related to European policies and understand the causal relationships between variables. Furthermore, he used a case study approach that focused specifically on the African Sahel region, allowing for a deeper examination of the impact of European policies on it. The main findings of the research revealed several important facts. The study showed that the EU's strategies in the Sahel region go beyond its stated objectives, such as humanitarian aid and development, and are based primarily on its security, strategic, and economic interests. This approach has yielded limited results in establishing sustainable stability in the region The study emphasized that the Sahel region, with its natural resources and geographical location, has become an arena for strategic competition, and that its internal fragility has made it an ideal environment for the spread of security threats such as terrorism and organized crime. This has prompted the European Union to consider it a "gateway to Europe" that must be secured against these threats. The study concluded that external interventions, whether direct military or proxy conflicts, have led to the dismantling of institutions and the exacerbation of internal divisions.

المقدمة:

لقد وضعت التحولات الجيوسياسية في النظام الدولي المنطقة الأفريقية عمومًا، ومنطقة الساحل خصوصًا، في قلب المصالح السياسية والجيواقتصادية والجيواستراتيجية للقوى الأوروبية، لا سيما فرنسا التي تعتبرها "ساحتها الخلفية". وقد لفتت هذه التحولات الانتباه الدولي إلى المنطقة، التي أصبحت، وفقًا للتقييمات الجيوسياسية السائدة، مصدرًا لمخاطر وتهديدات هيكلية متزايدة، أبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وقد أدت هذه التطورات إلى اكتساب منطقة الساحل أهمية متزايدة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث عززت الأحداث الأخيرة قدرتها على التأثير في استقرار وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط المجاورة. وتُعتبر هذه المنطقة، التي غالبًا ما تُخلط في التحليلات مع شمال أفريقيا، "بوابة إلى أوروبا"، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن عدد من القضايا، مثل النمو السكاني السريع، وتدفقات الهجرة غير النظامية، وانتشار التطرف العنيف، وإمكانية استغلالها من قبل جهات فاعلة غير حكومية لزعزعة استقرار المنطقة.

وتتمتع المنطقة بأهمية استراتيجية وجيوسياسية للاتحاد الأوروبي نظرًا لمواردها الطبيعية الغنية وموقعها الحيوي كمنطقة عبور بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. تُعد منطقة الساحل من أبرز المناطق الجيوسياسية التي استقطبت اهتمام الأوساط السياسية والبحثية، بعد أن كانت هامشية ومعزولة خلال الحرب الباردة. تنبع وظيفتها الجيوسياسية من هشاشة حدودها ونفاذيتها، بالإضافة إلى الغموض الذي يحيط بالجهات الفاعلة وتفاعلاتها. بعد اكتشاف احتياطياتها الهائلة من الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز واليورانيوم، أصبحت المنطقة ساحة جديدة للتنافس الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي. كما أصبحت المنطقة مساحة استراتيجية مثالية لمختلف أشكال التجارة غير المشروعة، نظرًا لصعوبة رصدها والسيطرة عليها، بما في ذلك الإتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. تشهد المنطقة تصاعدًا في العنف الجهادي والصراعات الأهلية، مما يفاقم التحديات التي تواجه الاستقرار الإقليمي. وقد أدت هذه الخصائص إلى تصنيف العديد من دول الساحل كدول فاشلة وتهديدات أمنية، تعاني من ضعف شديد في هياكلها ومؤسساتها.

كما تعاني اقتصاداتها من الهشاشة والاعتماد المفرط على الشركات الأجنبية. وقد أدى ذلك إلى فراغ أمني وانتشار تهديدات أمنية مختلفة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. شهدت علاقات الاتحاد الأوروبي مع منطقة الساحل تطورًا ملحوظًا منذ استقلال دوله، حيث تحول التركيز من المساعدات الإنمائية التقليدية إلى زيادة الاهتمام بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية. وقد ربطت الهجمات الإرهابية على الأراضي الأوروبية بشكل مباشر بين الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي واستقرار منطقة الساحل. وقد دعت الانقلابات العسكرية المتتالية في المنطقة منذ عام 2020 إلى إعادة تقييم شاملة لنهج الاتحاد الأوروبي. يقدم هذا البحث تحليلًا معمقًا لاستراتيجيات الاتحاد الأوروبي الأمنية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، بهدف فهم فعاليتها في مواجهة التحديات المعقدة وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

إشكالية البحث:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي نقطة محورية في الأجندة الدولية، حيث شهدت تحولًا من منطقة هامشية إلى بؤرة اهتمام جيوسياسي بسبب طبيعتها المزدوجة .فهي تزخر بموارد حيوية مثل النفط والغاز واليورانيوم، مما يجعلها ساحة تنافس استراتيجي بين القوى الكبرى، وفي الوقت نفسه تعاني من هشاشة داخلية وتحديات أمنية معقدة .هذه التحديات، التي تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لا تقتصر آثارها على دول الساحل فحسب، بل تمتد لتشكل تهديداً مباشراً لأمن أوروبا واستقرارها، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتبار المنطقة "بوابة إلى أوروبا"

تتمحور الإشكالية حول التساؤل الرئيسي:

على ضوء هذا الواقع، تحوّل نهج الاتحاد الأوروبي من المساعدات التنموية التقليدية إلى إيلاء أهمية متزايدة للجوانب الأمنية في سياساته الخارجية .وهذا ما يبرر إشكالية البحث الرئيسية التي تتمحور حول: **ماهي أبرز الاستراتيجيات والسياسات التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي لمواجهة كافة التهديدات والتحديات؟** هدا السؤال الرئيسي تتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية.

- ماهي الطبيعة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي؟
- ما هي أهم التحديات والعوائق التي تواجه تنفيد استراتيجيات الإتحاد الأوروبي في المنطقة؟
- ماهي الفرص المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي لتعزيز نفوده وتحقيق أهدافه في منطقة الساحل الأفريقي؟
- ما مدى فاعلية الاستراتيجيات والأليات الأوروبية في تحقيق الأهداف المرجوة في المنطقة؟
- هل تتقاطع تلك الاستراتيجيات مع مصالح الفاعلين الدوليين الأخرين في ذات المنطقة؟

فرضية البحث:

تتجاوز استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي مجرد الأهداف الإنسانية والتنموية، لتكون مدفوعة بشكل أساسي بمصالح الاتحاد الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، مما يؤدي إلى نتائج محدودة في تحقيق الاستقرار المستدام في المنطقة بسبب تعقيد الأزمات الداخلية وتصاعد التنافسات الجيوسياسية.

إجابة على التساؤلات الفرعية

- تُعد منطقة الساحل الأفريقي ذات طبيعة جيوسياسية معقدة ومزدوجة. فهي غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط، والغاز، واليورانيوم، مما يجعلها ساحة للتنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين القوى الكبرى. وفي الوقت نفسه، تتميز بهشاشة حدودها ونفاذيتها، وضعف هياكلها المؤسسية، مما يجعلها بيئة مثالية للتهديدات الأمنية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.
- تتعدد التحديات التي تواجه استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في الساحل، وتشمل:
- **التحديات الأمنية:** تتمثل في المستويات العالية من الإرهاب والجريمة المنظمة، وتصاعد عنف الجماعات المتطرفة، والنزاعات المحلية المتفاقمة بسبب تغير المناخ.
- **التحديات السياسية:** تشمل عدم الاستقرار السياسي، وضعف هياكل الحكم، وتعدد الانقلابات العسكرية التي تقوض جهود الاتحاد الأوروبي.
- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** تتميز بانتشار الفقر، وعدم المساواة، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
- **التنافس الجيوسياسي:** تواجه استراتيجيات الاتحاد تحدياً من تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى المختلفة في المنطقة، مما يضعف من فعالية جهوده.
- يمكن للاتحاد الأوروبي استغلال عدة فرص لتعزيز نفوذه:
- **التعاون في الحكم الرشيد:** يمكنه تعزيز التعاون في مجالات الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.
- **التنمية طويلة الأمد:** يوجد مجال للاستثمار في التنمية طويلة الأجل وتعزيز قدرة المنطقة على الصمود.
- **الشراكات:** يمكنه بناء شراكات جديدة وفعالة مع الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين لمواجهة التحديات بشكل منسق.
- يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار المستدام في الساحل، وتختلف وجهات النظر حول فعالية سياساته. فبينما يرى البعض أنها لم تنجح في تحقيق الاستقرار المستدام، يشير آخرون إلى أن الاتحاد خصص جهوداً وموارد كبيرة. بشكل عام، تشير الدراسة إلى أن الاستراتيجيات تواجه اختباراً صعباً بسبب تعقيد الأزمات المحلية.
- تتقاطع استراتيجيات الاتحاد الأوروبي مع مصالح الفاعلين الدوليين الآخرين، وتواجه تنافساً جيوسياسيا متصاعداً. فمنطقة الساحل أصبحت ساحة جديدة للتنافس الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، خاصة بعد الاكتشافات الكبيرة للموارد الطبيعية. هذا التنافس يزيد من تعقيد الوضع ويؤثر على فعالية جهود الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

أهمية البحث:

- يتناول هذا البحث موضوعًا حيويًا يكتسب أهمية متزايدة في الأوساط العلمية والأكاديمية. فهو يُلقي الضوء على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي، إحدى أكثر المناطق تأثيرًا على الأمن والاستقرار الدوليين. سيُضيف هذا البحث قيمة علمية جديدة لهذا المجال من خلال تقديم تحليل شامل للتدخلات الأوروبية في المنطقة، والتي غالبًا ما تُبرر بأهداف إنسانية أو أمنية، ولكنها قد تكون مدفوعة أيضًا بمصالح استراتيجية واقتصادية. ويسعى الباحث إلى سد الثغرات والقصور في الأدبيات الليبية والعربية التي تفتقر إلى مثل هذه الدراسات المعمقة، لا سيما وأن الموضوع يكتسب حداثة في الفترة الزمنية التي يتناولها، والتي تشهد تغيرات متسارعة في التوازنات الإقليمية والدولية..

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ***تحديد التحديات الأمنية الجيوستراتيجية*** :تحليل أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل الأفريقي، وكيف تؤثر هذه التحديات على مصالح الاتحاد الأوروبي.
- ***تحليل الأهداف الأوروبية*** :فحص الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي على المستويات الأمنية والتنموية والإنسانية والسياسية.

- ***تقييم الأدوات والآليات*** :تقييم فعالية الأدوات والآليات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية، مثل المساعدات التنموية، والعمليات الأمنية والعسكرية، والمبادرات الدبلوماسية.
- ***استشراف المستقبل*** :استشراف مستقبل التعاون الأمني بين الطرفين في ضوء التطورات الإقليمية والدولية، مع الكشف عن التداخلات بين السياسة الأمنية الأوروبية والمصالح المحلية لدول الساحل.

الحدود المكانية والزمنية للبحث:

- **الحدود المكانية:** دول الساحل الخمس (مالي، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، تشاد).
- **الحدود الزمنية :** الفترة الممتدة من 2011 حتى 2024م.

منهجية البحث:

- **المنهج التاريخي**: تم اعتماد المنهج التاريخي في هذا البحث لتحليل التطور الزمني للسياسات الأمنية والعسكرية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الساحل الأفريقي، وذلك عبر تتبع السياق التاريخي للعلاقات الثنائية من خلال رصد الأحداث الرئيسية، والاتفاقيات ، والمبادرات المشتركة التي شكّلت السياسات الأمنية بين الطرفين منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حتى الوقت الراهن.
- **المنهج الوصفي-التحليلي** : الهدف الأساسي من هذا المنهج هو جمع البيانات والمعلومات حول السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي، وتنظيمها بشكل منهجي، ثم تحليلها لفهم الأنماط والعلاقات السببية بين المتغيرات.
- **منهج دراسة الحالة :**حيث تسلط الدراسة الضوء على منطقة الساحل الأفريقي كحالة دراسية في إطار السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي، مما يسمح بفحص معمق لتأثير السياسات الأوروبية على هذه المنطقة الحيوية.

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية والأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي:

تحظى منطقة الساحل بأهمية بالغة في العلاقات الدولية ولدى صانعي القرار في المجتمع الدولي. وقد اكتسبت هذه المنطقة خصوصية عميقة، تجمع بين تناقضين في آن واحد. فعلى أرض الواقع، تتجلى التباينات العرقية والقبلية والدينية، بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يميز مجتمعات هذه المنطقة. أما في باطن الأرض، فتتمتع هذه المنطقة باحتياطيات هائلة من الموارد الحيوية، مما يجعلها محط اهتمام وتنافس للعديد من القوى الكبرى والناشئة على حد سواء. ويتجلى ذلك بشكل خاص مع تزايد الصراعات في المنطقة وظهور العديد من التهديدات الأمنية، المادية والناعمة. وقد فتح الوضع في المنطقة، واحتمال امتداد هذه التهديدات إلى المناطق المجاورة، الباب أمام تدخلات ومقاربات دولية لإيجاد حلول ممكنة للوضع في المنطقة.[1]

أولا: التعريف بمنطقة الساحل واهم خصائصها الجيوستراتيجية.

قبل التطرق إلى الواقع الجغرافي، من المهم فهم الساحل الأفريقي. وُضعت تعريفات عديدة لدول الساحل، منها:

التعريف اللغوي لدول الساحل: يعني الساحل، أو شاطئ الصحراء، أو جزء من الأرض متصل مباشرة بالبحر، أي الشاطئ. وقد نشأ شبه الساحل الأفريقي نتيجةً للمقارنة بين الصحراء والساحل..[2]

جغرافيًا، يمكن تعريف منطقة الساحل بأنها المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا. وتشمل هذه المنطقة تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا والسنغال، وغالبًا نيجيريا وبوركينا فاسو. تُعد منطقة الساحل من أبرز المناطق الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الأوساط السياسية والبحثية، بعد أن كانت هامشية ومعزولة خلال الحرب الباردة. ونتيجةً للاهتمام الدولي الجديد بها وتغير مصالح الأطراف والقوى الخارجية في المنطقة، بالإضافة إلى تطورات العولمة وتعدد المخاطر، أصبحت المنطقة بؤرةً لتهديدات أمنية جديدة ومتجددة، لا سيما بالنظر إلى خصائصها المميزة، بما في ذلك.[3]

أ. إنها منطقة تتبع وظيفتها الجيوسياسية من هشاشة حدودها ونفاذيتها، فضلًا عن الغموض المحيط بالجهات الفاعلة ومواقفها وطبيعة التفاعلات داخلها. ويتجلى ذلك بشكل خاص في مساحتها الجغرافية الشاسعة وكثافتها السكانية المنخفضة، التي لا تتجاوز شخصًا أو شخصين لكل كيلومتر مربع. يتركز السكان في الجنوب، بينما تشغل الصحراء الكبرى معظم أراضي موريتانيا ومالي وتشاد.

ب. من منظور جيوسياسي، تُقدم المنطقة أفضل البدائل والخيارات للجهات الفاعلة الدولية. فبعد الاكتشافات الهائلة لاحتياطياتها الأرضية، لم تعد صحراء قاحلة، بل أصبحت من أغنى المناطق بموارد الطاقة، كالنفط والغاز واليورانيوم وغيرها. ونتيجةً لذلك، أصبحت ساحةً جديدةً للتنافس الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي.

1() كارلوتا ج. إنسينا، **أوروبا، ما وراء حدودها الجنوبية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية **(CSIS)** / (4 ديسمبر 2024م) ، متاح على الرابط التالي:
https://www.csis.org/analysis/europe-beyond-its-southern-border تاريخ الدخول 2025/4/30م

2() حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي،(2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص85

(3) صيفي مشاور، **دور الجغرافيا السياسية في تشكيل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي**، الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ،(30-12-2016) ، ص 230-221

ج - تشير البيانات إلى أن منطقة الساحل والصحراء، بسبب خصائصها الفريدة، أصبحت فضاء استراتيجيا ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة غير المشروعة، نظرا لصعوبة رصدها والسيطرة عليها، من الإتجار بالبشر إلى الإتجار بالمخدرات والأسلحة، وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للحدود. (1).

1- طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل.

ارتبطت التهديدات الأمنية بتحول في مفهوم الأمن تجاوز المفهوم التقليدي إلى مفاهيم أخرى ذات بُعد اقتصادي وقيمي. ويُعدّ هذا التوسع سمةً من سمات التهديدات في منطقة الساحل، التي لم تعد الهاجس الأمني الرئيسي، بل امتدت إلى أشكال أخرى أيضًا، ما يعني أن دول الساحل الأفريقي تواجه تحديات داخلية وخارجية ذات تداعيات عالمية..(2)

غالبًا ما يثير الصراع في منطقة الساحل تساؤلات عديدة حول طبيعة وأدوار الأطراف المعنية، وما إذا كان صراعًا دوليًا بين مجموعات وأعراق مختلفة، أم صراعًا عرقيًا قائمًا على مبدأ البقاء للأقوى. يتفق معظم الباحثين والأكاديميين على أن الصراع في منطقة الساحل صراع متعدد الجوانب، بأطراف وأسباب متعددة ومتشابكة، مما يُعقّد الديناميكيات بين دول المنطقة والمجموعات العرقية المختلفة والجماعات الإرهابية والإجرامية. هذا بالإضافة إلى دور الأطراف الخارجية، بغض النظر عن قدراتها ونفوذها. ونظرًا للطبيعة الفريدة لدول منطقة الساحل، أصبح من الصعب تحديد ووصف طبيعة ونمط التفاعلات داخلها. وقد أدت هذه الخصائص إلى تصنيف هذه الدول كدول فاشلة ومنكوبة بالانعدام الأمني، وتعاني من ضعف شديد في هياكلها ومؤسساتها المختلفة. كما أن اقتصاداتها هشة وتعاني من الاعتماد المفرط على الشركات الأجنبية. أدى عدم القدرة على إدارة وحل والسيطرة على مشاكلهم الداخلية إلى فراغ أمني وانتشار التهديدات الأمنية المختلفة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

أ- **الهجرة غير الشرعية :** وغيرها من المخاطر على الأمن المجتمعي للمنطقة ودولها. أ- الهجرة غير الشرعية: تشهد أفريقيا، مثل العديد من المناطق الأخرى، زيادة كبيرة في عدد المهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا. ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي نوقشت أعلاه، بالإضافة إلى طبيعة أنظمتها السياسية ومساهمتها في تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المشجعة على الهجرة. بلغ عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين عبروا إلى أوروبا في يوليو 2014 (مثل معبر غرغور في المغرب، أو عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا والجزائر، عبر ليبيا إلى إيطاليا) 23522. وصل أكثر من 50 ألف مهاجر إلى الشواطئ الإيطالية منذ بداية عام 2012، بينما غرق أكثر من 1600 مهاجر. من بين 181 ألف مهاجر دخلوا إيطاليا في عام 2014، وصل ما يقرب من 100٪ عبر ليبيا. وأظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن 358,603 مهاجراً ولاجئاً دخلوا أوروبا عن طريق البحر، حتى 21 ديسمبر/كانون الأول 2014، ووصل معظمهم عبر اليونان وإيطاليا.(3)

ب- **التهديدات الإرهابية:** على غرار نقاط الضعف التي تُميّز منطقة الساحل، التي تُصنّف غالبية دولها على أنها فاشلة، تضاعف عدد الجماعات والعمليات الإرهابية. دفعت هذه التهديدات المنطقة إلى دوامة أزمات امتدت سابقًا من أفغانستان إلى إيران، لكنها امتدت الآن إلى منطقة الساحل، وحولتها إلى ساحة خلفية للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يعود أصله إلى الجماعة الجزائرية المعروفة باسم جماعة الدعوة والقتال. وقد انتشر أعضاؤه في جميع أنحاء الصحراء الكبرى والساحل منذ صيف عام 2003. (4)هناك أيضًا جماعة بوكو حرام، التي تُشكل التهديد الأكبر لدول المنطقة، مثل نيجيريا والكاميرون، وجماعة نصرة الإسلام، المنتشرة في جميع أنحاء الصحراء الكبرى، وتضم أكثر من 2200 عضو من أكثر من 15 جنسية. تضم الحركات الإرهابية في أفريقيا حوالي 46 جماعة متطرفة تعمل بطرق ووسائل متنوعة، مما يُعقّد مشهد التهديدات الأمنية في القارة ويشكل تهديدًا للأمن الدولي.

ثانيا: السياق التاريخي لتطور علاقات أوروبا بمنطقة الساحل الأفريقي.

شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الساحل الأفريقي تطورًا ملحوظًا منذ استقلال هذه الدول. تاريخيًا، اتسمت هذه العلاقات في الغالب بعلاقة المانح والمتلقي. كان يُنظر إلى منطقة الساحل على نطاق واسع على أنها منطقة مجاورة لأوروبا، يمكن تركها لفرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، لتتولى مسؤوليتها عند الحاجة. إلا أن هذا المنظور تغير تدريجيًا مع تنامي المخاوف الأمنية الأوروبية، مما دفع منطقة الساحل إلى صدارة أجندة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأحدث تحولًا كبيرًا في تعامل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع المنطقة. لعبت فرنسا دورًا محوريًا في

(1) منصور لخضري، **الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني الجزائري**، منشورات مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإعلان، 2012.

(2) حنان لبدي، مرجع سبق ذكره

(3) محمد بشير جوب، (نوفمبر/ 2012)"**سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة... اتجاهاتها وتداعياتها على المهاجرين الأفارقة** "، مجلة قراءات أفريقية، ، متاح على الرابط التالي : (https://www.qiraatafrican.com/home/new/) تاريخ الدخول 2025/4/30م.

(4) تقرير التنمية الأوروبية لعام 2000م، "**التغلب على الهشاشة في أفريقيا**"، مركز روبر شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي.

تشكيل تطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع منطقة الساحل، نظرًا لتاريخها الاستعماري الطويل في المنطقة. ومنذ استقلال دول الساحل، حافظت فرنسا على علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة مع النخب الفرنكوفونية في المنطقة من خلال ما يُعرف بـ"فرانس أفريك"، بما في ذلك اتفاقيات دفاعية طويلة الأمد.(1)

كانت الأزمة الليبية عام 2011 وصعود الجماعات المتطرفة من بين الأحداث الإقليمية والدولية الرئيسية التي أثرت بشكل كبير على هذه العلاقات. بدأ هذا التحول يتخذ شكلاً أكثر منهجية في عام 2011 مع نشر استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل. أدت الأزمة الليبية عام 2011 وما تلاها من تمرد وانقلاب في مالي عام 2012 إلى توسع الجماعات المسلحة في وسط مالي ثم إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين. دفع الصراع الذي اندلع في مالي عام 2012 قضية الساحل إلى صدارة أجندة الاتحاد الأوروبي. كما دفعت أزمة الهجرة في عامي 2014 و2015 الساحل إلى مرتبة أعلى في أجندة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أدى سقوط نظام القذافي في ليبيا عام 2011 والأزمة الأمنية اللاحقة في مالي إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتوسيع مفهومه لجيرانه الجنوبيين ليشمل الساحل.(2)

تطورت استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل بمرور الوقت، حيث تحول التركيز من المساعدة الإنمائية التقليدية إلى التركيز المتزايد على الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية. في البداية، كان يُنظر إلى منطقة الساحل على أنها منطقة صحراوية نائية تحتاج في المقام الأول إلى البنية التحتية والمساعدة الإنسانية. ومع تصاعد التحديات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك التهديد المتزايد من الجماعات الإرهابية، بدأ الاتحاد الأوروبي في إيلاء اهتمام أكبر للجوانب الأمنية لسياساته. وقد ربطت الهجمات الإرهابية على الأراضي الأوروبية بشكل مباشر الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي باستقرار منطقة الساحل، مما عزز تركيزه على مكافحة الإرهاب كأولوية قصوى في المنطقة. علاوة على ذلك، أدت الانقلابات العسكرية المتتالية في منطقة الساحل منذ عام 2020 إلى تعقيد الوضع وتحدي استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، مما استلزم إعادة تقييم شاملة لنهجه تجاه المنطقة.(3)

ثالثا: طبيعة التحديات والتهديدات في منطقة الساحل.

لا يمكن فهم التحديات في منطقة الساحل بمعزل عن بعضها البعض. فهي تُشكل "مجمعًا أمنيًا" مترابطًا تتشابك فيه العوامل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. لا تعاني المنطقة من تهديد واحد، بل من شبكة معقدة من التهديدات المترابطة التي يغذي بعضها بعضًا.

1.الروابط التكافلية بين الإرهاب والجريمة المنظمة

بيئة تُعدّ فيها ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من أبرز التهديدات التي تواجه المنطقة. ورغم التباين الجوهري في الأهداف بين الجماعات الإرهابية (التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية) وشبكات الجريمة المنظمة (التي تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية)، يُظهر الواقع الميداني في منطقة الساحل علاقةً تكافليةً معقدةً بينهما. فعلى سبيل المثال، أنشأت التنظيمات الإرهابية في مالي شبكاتٍ واسعةً ومعقدةً مع ميليشيات عرقية مسلحة وعصابات إجرامية محلية ودولية، لتبادل المنافع. وقد حوّلت الهشاشة السياسية وغياب سيطرة الحكومات على الحدود الشاسعة لدول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر المنطقةَ إلى ملاذٍ آمنٍ خصبٍ لنمو هذه التهديدات. (4).

2.مصادر تمويل الإرهاب

تلعب الأنشطة الإجرامية دوراً محورياً في تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل .وتشمل هذه الأنشطة عمليات الخطف مقابل الفدية، وابتزاز السكان المحليين، وسرقة الماشية والسلع وإعادة بيعها .لكن أبرز مصادر التمويل هو الاتجار بالمخدرات. وقد أصبحت المنطقة نقطة عبور رئيسية لكميات متزايدة من الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والمتجه إلى أوروبا .تستفيد الجماعات الإرهابية من هذه التجارة بشكل غير مباشر عبر فرض "ضرائب" أو "إتاوات" على قوافل المهربين التي تعبر المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما يوفر لها تدفقاً مالياً مستمراً لتمويل عملياتها. (5)

3.تحدي الهجرة غير الشرعية وتداعياته

تُشكّل الهجرة غير الشرعية تحديًا أمنيًا خطيرًا ينبع من المنطقة. وتتفاقم هذه الظاهرة بفعل عوامل متعددة، أبرزها الفقر والصراعات الداخلية والنمو السكاني السريع وضعف الحوكمة. تدفع هذه الأسباب الجذرية أعدادًا متزايدة من الناس إلى

(1) مارتن بوس،**(2021) إدارة الاتحاد الأوروبي للهجرة في منطقة الساحل: عواقب غير مقصودة على أرض الواقع في النيجر؟** 2021م مجله العالم الثالث الفصلية ،المجلد 42 العدد واحد ، متاح على الرابط التالي: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2020.1784002 تاريخ الدخول 2025/4/30م

(2) شما ورد،**(نوفمبر 2020م) أخطاء استراتيجية: التعلم من فشل استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل** ، كلينجندايل متاح على الرابط التالي : https://www.clingendael.org/publication/strategic-

(3) توماس إيسو ماركو ، تيمو تاميكو ، **دور الاتحاد الأوروبي وسياساته في منطقة الساحل: الحاجة إلى إعادة تقييم ورقة إحاطية صادرة عن المعهد الفنلندي للشؤون الدولية** متاح على الرابط التالي: https://fiia.fi/en/publication/the-eus-role-and-policies-in-the-sahel تاريخ الدخول 2025/5/1م

(4) . خالد بشكيط، **الأسلحة اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي الارهاب والجريمة المنظمة** ،مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق يحيي- جيجل، الجزائر العدد ،06 جوان، 2018م،ص 224

(5).Messaoud Fenouche et al, « Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP-

البحث عن مستقبل أفضل في أوروبا. وقد أصبحت هذه الظاهرة تهديدًا مباشرًا للأمن الأوروبي، ليس فقط بسبب الأعداد المتزايدة، ولكن أيضًا لأن الجماعات المتطرفة تستغلها. ووفقًا للتحليلات، استغلت الجماعات الإرهابية موجات الهجرة للتسلل إلى أوروبا، وتشير حقيقة الأحداث من عام 2020 إلى عام 2024 إلى أن عددًا من المتورطين في الهجمات الإرهابية في أوروبا كانوا مهاجرين أو طالبي لجوء رُفضت طلباتهم، مما جعلهم فريسة سهلة للتجنيد. وهذا يدل على أن الفشل في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في منطقة الساحل لا يؤثر على المنطقة فحسب، بل يؤثر أيضًا بشكل مباشر على الأمن الأوروبي. [1]

4.النمو السكاني والهشاشة الاقتصادية

يضاف إلى كل هذه التهديدات التحدي الديموغرافي الهائل. من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان منطقة الساحل في العقود القادمة. يضع هذا النمو السكاني السريع ضغطًا هائلاً على الموارد الشحيحة، وخاصة المياه. كما يؤدي إلى تزايد عدد الشباب المحبطين الذين يفتقرون إلى فرص العمل والتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو الإجرامية. تؤدي الظروف المعيشية السيئة والفرص الضائعة إلى إطالة أمد الأزمات الأمنية والسياسية وزيادة هشاشة المنطقة.

بشكل عام، تشكل التهديدات في منطقة الساحل شبكة معقدة حيث تؤدي الهشاشة الهيكلية (ضعف الحوكمة) والضغوط الديموغرافية إلى تفاقم الصراعات الداخلية. تخلق هذه الصراعات فراغًا أمنيًا تستغله الشبكات الإجرامية والإرهابية لتشكيل تحالفات، مما يضمن تمويلها واستدامتها. تؤدي هذه الديناميكية المترابطة، بدورها، إلى زيادة النزوح الداخلي والهجرة غير النظامية، مما ينشر الأزمة خارج حدود المنطقة ويؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي. [2]

5.النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية: عوامل داخلية وديناميكيات صاعدة

شهدت منطقة الساحل عدة انقلابات عسكرية في السنوات الأخيرة، لكنها لم تُثر ضجة كبيرة، على عكس الاهتمام الغربي الملحوظ بالانقلاب النيجيري. لدرجة أن دعوات التدخل العسكري "لإنقاذ الديمقراطية النيجيرية" تحت مظلة دولية أو إقليمية أصبحت جزءًا من الحل، رغم التكلفة الباهظة لمثل هذا المسعى.

لا شك أن المنطقة تتحول إلى ساحة للتنافس الدولي على عالم متعدد الأقطاب، رغم الطابع المحلي لهذه الصراعات النخبوية. يحرص الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، على تجاوز الصورة السلبية للاستعمار الفرنسي في المنطقة، مما يتطلب تبني استراتيجية تراعي الظروف الميدانية إذا أراد استغلال الفراغ الذي خلفه انسحاب فرنسا.

رغم الاختلافات الواضحة في السلوك، تعمل روسيا والصين بلا شك على ترسيخ وجودهما في منطقة تتجه، لأسباب مختلفة، نحو اكتساب أهمية استراتيجية عالمية. إن تحالف الحكام الجدد في مالي وبوركينا فاسو، كما في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبلهما، مع روسيا دليل على أن أفريقيا ستلعب دورًا في النظام العالمي الجديد. لكن موسكو، بالإضافة إلى بعدها الجغرافي، لا تملك الكثير لتقدمه لاقتصادات الدول الأفريقية. كما أنها عاجزة عن إحداث فرق يُذكر في مواجهة المتطرفين الذين يسيطرون على شمال مالي ونصف بوركينا فاسو، مما يعني أن منطقة الساحل وغرب أفريقيا ستكون عرضة للتشرذم والفوضى. [3].

6.صراع المصالح الدولية: ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي

تُعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أهم مناطق فرنسا، حيث تتنافس فيها الجامعات الفرنسية والأمريكية داخل الصين، كما تتنافس فيها المنطقة الأفريقية. تاريخيًا، تُعد منطقة الساحل الأفريقي من أهم مناطق فرنسا، حيث دعمت بعض الرؤساء الفرنسيين منذ استقلالهم عنها. لا يقتصر الاهتمام الفرنسي على منطقة الساحل فحسب، بل يشمل أيضًا الدول الغربية المعروفة بمناطق الشر. عملت فرنسا على منطقة الساحل الأفريقي واستقرارها، وتشكلت هيمنتها على فرنسا خلال القرن الماضي من خلال الرابطة الفرانكوفونية. "الدولة الناطقة بالفرنسية"، ثم بدأت بإقامة القمة الفرنسية الأفريقية، وهي قمة تعقد دوريًا، والتي عقدت في فبراير 1973، إلا أن الولايات المتحدة عقدت وضعًا مختلفًا، حيث تخشى من ظهور جماعات مسلحة ومتطرفة داخلها، بعضها ينشط داخل منطقة الساحل الأفريقي، ودعا أعضاء البنتاغون إلى تدخل حكومي ضد المدينين المختلفين، إلا أن دونالد البيت الأبيض وجد أنهم لا يدركون تمامًا وجودهم القوي، وأعلم أن ما يعتبر مختلفًا عن الحالة الخاصة، إلا ما يعتبر من أكبر الدول في أفريقيا، والشريك الاقتصادي، وهي أكبر منطقة في أفريقيا، والتي كان لها

(1) . Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, Boko Haram and al Shabaab,» civil – military fusion centre mediterranean basin team presents, April 2012,.

(2).William Assanvo, « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest, » note d'analyse n° 12, Observatoire de la vie diplomatique en Afrique, juillet 2012, P.17.

(3). محمد طيفوري، **صهيب محمود، انقلاب منطقة الساحل: أسباب داخلية وتنافس دولي** ، منشورات المركز العربي واشنطن دي سي، 27/ سبتمبر/2023 شبكة المعلومات الدولية ، https://arabcenterdc.org/resource، تاريخ دخول الموقع 2025/09/07

منذ فترة طويلة تأثير كبير على مجتمعاتها، حيث تقترب من ما يقرب من 25٪ من إجمالي موارد الصين من داخل خليج أفريقيا، وكذلك أكبر منتج ومصدر للنفط من السودان، مقابل حجم استثمار يزيد عن أربعة مليارات دولار.[1]

المحور الثاني: الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي:

منذ عام 2011 ركزت استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل على الأمن والتنمية في آنٍ واحد، وذلك لمواجهة التحديات المتعددة والمترابطة التي تواجه المنطقة. وتهدف استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة الجديدة لمنطقة الساحل، المُحدّثة عام 2021 إلى تعزيز المشاركة على المستوى السياسي، مع التركيز بشكل خاص على آليات الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والسلطات المحلية، مع الحفاظ على التعاون الأمني الأساسي مع دول المنطقة. وتؤكد استراتيجية ٢٠٢١ المُعدّلة على الحاجة إلى نهج متكامل وشامل، ينتقل من نهج يُركز بشكل أساسي على الأمن إلى تركيز أكبر على البعد السياسي. [2]

تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأولى لمنطقة الساحل، التي أُطلقت عام ٢٠١١، أربعة مجالات عمل رئيسية: أولًا، تعزيز التنمية والحوكمة الرشيدة وحل النزاعات الداخلية؛ ثانيًا، تعزيز السياسة والدبلوماسية؛ ثالثًا، تعزيز الأمن وسيادة القانون؛ ورابعًا، مكافحة العنف والتطرف. وأكدت هذه الاستراتيجية على أن تحسين الأمن والتنمية في منطقة الساحل لا يصب في مصلحة دول الساحل نفسها فحسب، بل له أيضًا تأثير مباشر وواضح على حماية المواطنين الأوروبيين ومصالحهم، وكذلك على وضع الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي. يمكن تحليل الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل على عدة مستويات. فعلى المستوى الأمني، تشمل الأهداف مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة العاملة في المنطقة، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع عبر الحدود. أما على المستوى التنموي، فتركز الأهداف على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة، وتحسين مستويات معيشة السكان، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. على الصعيد الإنساني، تهدف السياسة الأوروبية إلى تقديم المساعدة اللازمة للمدنيين المتضررين من النزاعات والعنف والجفاف المتكرر وانعدام الأمن الغذائي. وأخيرًا، على الصعيد السياسي، تسعى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في دول المنطقة، ودعم جهود السلام والمصالحة الوطنية والإقليمية. [3]

أولا: الأهداف المعلنة للسياسة الأوروبية:

يعتمد الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية تجاه منطقة الساحل على خطاب شامل ومتكامل، يجمع بين ثلاثة أبعاد رئيسية: الأمن، والتنمية، والدبلوماسية، وهو ما يُشار إليه بـ "نهج 3 D". وتُقدم هذه الأبعاد كمنظومة مترابطة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتقديم فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية . [4]

أ- الأمن ومكافحة الإرهاب

الهدف المعلن هو بناء قدرات القوات الأمنية في دول الساحل لمكافحة الإرهاب والتنظيمات المسلحة والجريمة المنظمة . ولتحقيق هذا الهدف، أطلق الاتحاد الأوروبي مجموعة من بعثات السياسة الأمنية والدفاع المشتركة (CSDP) التي تهدف إلى تدريب وإصلاح قوات الأمن .من أبرز هذه البعثات: بعثة التدريب العسكري في مالي (EUTM Mali) وبعثات بناء القدرات المدنية في مالي والنيجر .(EUCAP Sahel Mali, EUCAP Sahel Niger) وتُركز هذه البعثات على مساعدة القوات المحلية في مكافحة تهريب المخدرات، والإتجار بالبشر، والإرهاب .كما قام الاتحاد الأوروبي بدعم المبادرات الإقليمية مثل مجموعة الساحل الخمس (G5 Sahel) كجزء من استراتيجيته المتكاملة، بهدف تعزيز التعاون الأمني والدفاعي بين دول المنطقة .

ب- التنمية والحكم الرشيد

يُدرك الاتحاد الأوروبي أن الأمن لا يمكن تحقيقه دون معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، مثل الفقر، وسوء الحوكمة، والبطالة، والصراعات العرقية .لذلك، تُقدم الاستراتيجية الأوروبية التنمية كعنصر رئيسي، حيث يُنظر إليها كسياسة وقائية من تمدد النشاط الإرهابي .ولهذا الغرض، قام الاتحاد بتقديم مساعدات تنموية وإنسانية واسعة النطاق، تجاوزت 8 مليارات يورو في الفترة المذكورة .وتضمنت استراتيجية 2021 المعدلة تركيزًا أكبر على تحسين الحكم الرشيد والشفافية واحترام حقوق الإنسان، من خلال دعم المؤسسات الحكومية والتعاون مع المجتمع المدني .كما تُعنى السياسة التنموية الأوروبية بدعم مشاريع التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل للشباب، وتحسين البنية التحتية، وهو ما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.

---

(1) . نور طارق جمال الدين، **التنافس الدولي داخل الساحل الافريقي، المركز الديمقراطي العربية**، 22/ مايو /2023 https:/democraticac.de/?p=8980 .

Sahel Relations: The Ambiguous Nexus between Development and Security-) EU2(

Professor Dr. Armagan Gozcaman

(3) استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة في منطقة الساحل في "أوروبا أقوى في العالم" 2019م جدول مواعيد قطارات البرلمان الأوروبي والجمعية التشريعية متاح على الرابط التالي: https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/theme-a تاريخ الدخول 2025/4/30م.

(4). إكرام زياد، الإتحاد الأوروبي- القدرات والخيارات بالتدخل في الساحل الإفريقي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب،/سبتمبر/2023، https://www.europarabct.com

ج- إدارة الهجرة

يُعد التعاون في مجال الهجرة أحد المحاور الرئيسية للسياسة الأوروبية في الساحل، حيث تُعتبر المنطقة "نقطة عبور رئيسية" للمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا .يهدف الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر من خلال نهج شامل .يشمل هذا التعاون دعم جهود دول الساحل لضبط الحدود، وإبرام اتفاقيات لإعادة قبول المهاجرين الذين دخلوا الأراضي الأوروبية بشكل غير قانوني .ويؤكد الاتحاد الأوروبي في خطابه على ضرورة توفير بدائل قانونية للهجرة، مثل مخطط "البطاقة الزرقاء" للعمال ذوي المهارات العالية وبرامج إعادة التوطين للاجئين.

تُقدم الأهداف المعلنة للاتحاد الأوروبي كمنظومة متكاملة، حيث يُنظر إلى مكافحة الإرهاب على أنها ضرورية لخلق بيئة آمنة للتنمية، بينما تُعد التنمية عاملاً وقائيًا من التشدد والإرهاب والهجرة غير النظامية .هذا الترابط يوضح أن الاتحاد الأوروبي يدرك تمامًا أن التنمية لن تزدهر في ظل انعدام الأمن، وأن الأمن لن يتحقق دون معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة. [1]

ثانيا : الأهداف غير المعلنة: المصالح الأمنية والاستراتيجية

على الرغم من الخطاب الرسمي الشامل، تشير التحليلات النقدية وواقع السياسة على الأرض إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الساحل مدفوعة بشكل أساسي بأهداف غير معلنة تخدم مصالحه الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية بشكل مباشر .

أ- "أمننة" سياسات الجوار و"تصدير" التهديدات

أحد الأهداف الرئيسية وغير المعلنة لسياسة الاتحاد الأوروبي هو تأمين حدوده من خلال "أمننة" الجنوب، أي نقل عبء مواجهة التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية، إلى دول الساحل. هذا النهج يهدف إلى احتواء التهديدات في منشأها قبل أن تصل إلى الأراضي الأوروبية .وتُظهر الأدلة أن سياسة الهجرة، على الرغم من خطابها الشامل، قد تحولت إلى "وضع الأزمة" الدائم الذي يركز على مكافحة الهجرة غير النظامية بدلاً من معالجة أسبابها، مما أدى إلى "أمننة" المساعدات التنموية .وفي هذا السياق، أصبحت الاستراتيجية الأوروبية في الساحل تركز على تحقيق "أهداف الأمن الداخلي عبر سياسة الأمن الخارجي " [2]

ب- تأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية

يُعد حماية المصالح الاقتصادية الأوروبية الحيوية هدفًا آخر غير معلن. تشير مصادر متعددة إلى أن منطقة الساحل ذات أهمية استراتيجية للاتحاد الأوروبي بسبب ما توفره من موارد طاقوية واستراتيجية .كما أن استقرار المنطقة ضروري لضمان أمن خطوط التجارة والاتصالات .ويظهر انخراط بعض الدول الأوروبية، مثل إيطاليا، في عمليات عسكرية كعملية "تاكوبا" تحت ذريعة مكافحة الهجرة والإرهاب، في حين أن الهدف الحقيقي هو تعزيز نفوذها ومصالحها الخاصة في المنطقة .هذا يوضح كيف تُستخدم الأهداف المعلنة كغطاء لتحقيق مصالح اقتصادية وجيوسياسية .[3]

ج- مواجهة النفوذ المتزايد للقوى المنافسة

في ظل تزايد التنافس الجيوسياسي على النفوذ في أفريقيا، يُعد التصدي للوجود المتنامي لروسيا والصين في المنطقة أحد الأهداف غير المعلنة والمحورية للسياسة الأوروبية. بعد سلسلة الانقلابات الأخيرة في دول الساحل، تحول التركيز الأوروبي من مالي إلى النيجر لإنشاء "نقطة ارتكاز" جديدة لمواجهة "التغول الروسي ."ويُستخدم الاتحاد الأوروبي أداة "مرفق السلام الأوروبي (EPF) "لتقديم تمويل عسكري لدول المنطقة في محاولة لمواجهة هذا النفوذ .هذا التوجه يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يسعى لاستعادة نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل التنافس المتزايد .ويُنظر إلى الوجود الروسي والصيني على أنه يملأ الفراغ الذي تركه الأوروبيون، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأوروبية.[4]

إن المقاربة الأوروبية تجاه الساحل تُظهر أن الاتحاد الأوروبي يرى المنطقة كـ "منطقة حماية استراتيجية (buffer zone)" .فالمصالح المعلنة للتنمية تُستخدم كغطاء للمصالح غير المعلنة للأمن. وهذا ما يفسر سبب استمرار الدعم الأوروبي لأنظمة حكم هشة وغير مستقرة، طالما أنها تخدم الأهداف الأمنية الأوروبية .هذه المقاربة هي سبب رئيسي لتوتر العلاقات وتصاعد المشاعر المعادية لأوروبا في المنطقة. علاوة على ذلك، تُظهر بعض الدلائل أن المقاربة الأمنية الأوروبية قد ساهمت في خلق "اقتصاد حرب" محلي، حيث أدى تدفق التمويل العسكري والأمني الأوروبي إلى تشجيع الميليشيات

(1) . ، نسرين الصافي ،شراكة استراتيجية متجددة: دور الاتحاد الأوروبي في دعم دول الساحل الإفريقي ، المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية ،2020/04/01 ، https://ecss.com.eg/8624الموقع الإلكتروني،

(2) . صلحية كبابي، زهرة جريدي، مقاربة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الأفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد1، 2021//05/01، الموقع، file:///C:/Users/user/Downloads/

(3) . استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة في منطقة الساحل، مرجع سبق ذكره.

(4). إكرام زياد، الإتحاد الأوروبي- القدرات والخيارات بالتدخل في الساحل الإفريقي، مرجع سبق ذكره.

المحلية على تقديم نفسها كشركاء في "الحرب على الإرهاب" أو "مكافحة الهجرة"، مما أدى إلى زيادة التوترات المحلية وتفكيك هياكل الدولة بدلاً من تعزيزها.[1]

في السياق نفسه، ثمة أهداف غير معلنة تُحرك جهود الاتحاد الأوروبي لتأمين مصالحه، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالموارد الطبيعية والموقع الجغرافي لمنطقة الساحل.

- السيطرة على الموارد الطبيعية: تبرز منطقة الساحل كساحة تنافس استراتيجي وسياسي واقتصادي بين القوى العالمية، نظرًا لاكتشاف احتياطيات هائلة من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز واليورانيوم. وتحظى هذه الموارد باهتمام خاص من الدول الأوروبية، مما يجعلها هدفًا للاستغلال.

- السيطرة على طرق التجارة غير المشروعة: نظرًا لموقعها الجغرافي الصعب، تُعتبر منطقة الساحل ممرًا مثاليًا لمختلف أنواع التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الإتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. لذلك، تهدف استراتيجيات الاتحاد الأوروبي الأمنية إلى حماية مصالحه من هذه التهديدات.

- تأمين الحدود الأوروبية: تُعتبر منطقة الساحل "بوابة إلى أوروبا"، مما يُشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الداخلي الأوروبي بسبب الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والتطرف العنيف. لذلك، تهدف استراتيجيات الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى إلى احتواء هذه التهديدات من جذورها قبل أن تصل إلى حدود الاتحاد. تأمين النفوذ الجيوسياسي: تسعى الدول الأوروبية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال التدخلات العسكرية والدبلوماسية، لا سيما في ظل المنافسة المتزايدة من القوى العالمية الأخرى. وغالبًا ما تُبرَّر هذه التدخلات بأهداف إنسانية أو أمنية، لكنها في الواقع مدفوعة بمصالح استراتيجية واقتصادية.[2]

المحور الثالث: ابرز استراتيجيات وأدوات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه منطقة الساحل الأفريقي:

يستخدم الاتحاد الأوروبي مجموعة متنوعة من الأدوات في سياسته الخارجية تجاه منطقة الساحل الأفريقي. تشمل هذه الأدوات في التالي:

أ- الأدوات الاقتصادية:

تُعدّ التنمية والمساعدات الإنسانية أداةً اقتصاديةً رئيسيةً يستخدمها الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي.

في عام 2024، بلغت قيمة المساعدات الإنسانية المُقدّمة لمنطقة الساحل 144 مليون يورو، بالإضافة إلى 201 مليون يورو إضافية مُخصصة لدول الساحل وحوض بحيرة تشاد.

تغطي هذه المساعدات مجالاتٍ حيويةً كالأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والمأوى في حالات الطوارئ، ودعم الأنشطة التعليمية.

منذ عام 2014، خصص الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ما مجموعه 8 مليارات يورو لدعم المنطقة، بما في ذلك 4.6 مليار يورو للتعاون الإنمائي، و1.16 مليار يورو للمساعدات الإنسانية.

كما أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوق طوارئ لأفريقيا (EUTF) لتوفير تمويل مرن وسريع للاستجابة للأزمات واحتياجات التنمية.

يلعب تحالف الساحل دورًا هامًا في تنسيق جهود التنمية، ويهدف إلى تحسين فعالية المساعدات الإنمائية.[3]

ب.الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية :

1) يشارك الاتحاد الأوروبي في العمليات الأمنية والعسكرية من خلال بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة.

2) - تشمل هذه البعثات بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي (*EUTM Mali*) وبعثات بناء القدرات المدنية في مالي والنيجر (*EUCAP Sahel Mali* و*EUCAP Sahel Niger*).

3) - تهدف بعثات *EUCAP Sahel* إلى بناء قدرات قوات الأمن الداخلي، بينما تركز بعثة *EUTM* في مالي على تدريب وتقديم المشورة للقوات المسلحة المالية والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس.

4) - تم إنشاء خلية استشارية وتنسيقية إقليمية (*RACC*) لدعم وتعزيز التعاون الأمني والدفاعي بين دول مجموعة دول الساحل الخمس.

- يستخدم الاتحاد الأوروبي أيضًا مرفق السلام الأوروبي، الذي تم إنشاؤه عام 2020، لتمويل جيوش الدول الشريكة وتقديم الدعم المباشر لها، مما يعزز قدرتها على الاستجابة للتحديات الأمنية المتزايدة.

ج. الآليات السياسية والدبلوماسية:

يشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المبادرات الدبلوماسية والحوار السياسي.

---

(1). صلحية كبابي، زهرة جريدي، **مقاربة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الأفريقي**، مرجع سبق ذكره .

(2) مقالة بعنوان **تجمع دول الساحل والصحراء**، موقع ويكيبيديا،1998م، https://ar.wikipedia.org/wiki/

(3) البرلمان الأوروبي، **أولويات استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل:** معالجة التحديات الإقليمية من خلال حوكمة أفضل 2021م

- تم إنشاء منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل في عام 2013 لتعزيز الحوار السياسي والتنسيق في المنطقة.
- يعقد الاتحاد الأوروبي اجتماعات منتظمة للمبعوثين الخاصين بهدف تعزيز التعاون وتوحيد الجهود.
- يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) لاستعادة النظام الدستوري في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية.[1]

المحور الرابع: أهم تحديات وفرص استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي:

يواجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات والفرص الرئيسية في تعامله مع منطقة الساحل الأفريقي وذلك على النحو التالي:

أولا: التحديات

1. التحديات الأمنية والسياسية

تواجه استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل مجموعةً معقدةً من التحديات الهيكلية. فبالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تعاني دول الساحل الرئيسية (موريتانيا ومالي والنيجر) من هشاشة سياسية عميقة، حيث تُوصف أنظمتها الحاكمة بأنها "استبدادية وغير ديمقراطية". تُضعف هذه الهشاشة سلطات الدولة وتجعلها عاجزةً عن فرض سيطرتها الكاملة على جميع أراضيها، وخاصةً في المناطق الحدودية النائية، مما يُنشئ مساحاتٍ غير محكومة تستغلها الجماعات الإجرامية والإرهابية. علاوةً على ذلك، تفتقر هذه الدول إلى الموارد المالية والحوافز اللازمة لتغيير هذا الواقع الأمني المتدهور. ويزيد من تعقيد الوضع إشارة الوثيقة إلى "تواطؤ السكان المحليين" في كثير من الحالات مع الشبكات الإجرامية والإرهابية. وهذا مؤشر تحليلي مهم على أن المشكلة ليست عسكريةً بحتةً، بل تنبع من أزمة ثقة وتهميش مجتمعي يدفع بعض السكان إلى التعاون مع هذه المنظمات. ونظرًا لمحدودية وضعف القدرات العسكرية للجيوش المحلية، يُصبح تحقيق الأمن ومراقبة الحدود تحديًا شبه مستحيل.. [2]

من منظور أوروبي، لا يُمثل الإرهاب في منطقة الساحل تهديدًا محليًا فحسب، بل يُنظر إليه أيضًا على أنه تهديد يؤثر سلبًا على الأمن الأوروبي نفسه. تُشدد الوثيقة على أن أي اضطرابات في منطقة الساحل قد تُفاقم مشاكل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، التي تصل إلى جنوب أوروبا. يكشف هذا الرابط المباشر أن الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة مدفوعة في المقام الأول بمصالح أمنية ذاتية، مما يجعلها أقرب إلى علاقة دفاع حدودي منها إلى شراكة متكافئة.

2. تحديات فعالية الاستراتيجيات والبرامج الأوروبية

على الرغم من وجود العديد من البرامج الأوروبية التي تستهدف المنطقة، مثل "استراتيجية الساحل" وبرامج مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، لا تُقدم الوثيقة تقييمًا صريحًا لمدى فعاليتها. يُعد هذا النقص في التقييم بحد ذاته مؤشرًا تحليليًا مهمًا. تُدرج الوثيقة ميزانيات كبيرة مُخصصة لهذه البرامج، مثل تعهد بنك التنمية الأوروبي بمبلغ 41 مليون يورو لبرنامج "وابيس" (WAPIS)، الذي يهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات الأمنية. ومع ذلك، تختتم الوثيقة بالقول إن الأزمات في مالي والنيجر وتزايد نشاط القاعدة "يشكلان تحديات واضحة للمصالح الأوروبية". هذا التناقض بين الالتزام المالي المُعلن واستمرار التحديات الأمنية، بل وتناميها، يُشير إلى أن فعالية هذه الاستراتيجيات موضع شك. لو نجحت هذه البرامج في تحقيق أهدافها، لكانت نتائجها الإيجابية قد سُجِّلت بطبيعة الحال في وثيقة مُخصصة لتحليل الاستراتيجية. بدلاً من ذلك، تُبيّن الوثيقة أن النهج الأوروبي القائم على ربط "الأمن والتنمية" قد لا يكون كافياً لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في منطقة الساحل. وهذا يُثير تساؤلاً حول ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات مُصمَّمة أساساً لحماية مصالح أوروبا، بدلاً من مُعالجة الاختلالات الهيكلية في دول الساحل.[3]

3. التحديات الجيوسياسية والتنافس

لا تعمل الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل بمعزل عن محيطها، بل هي جزء من ديناميكية تنافسية دولية شرسة. تشير الوثيقة إلى أن الاستراتيجية الأوروبية تجاه أفريقيا تندرج في إطار منافسة مع قوى عالمية أخرى، لا سيما الولايات المتحدة والصين. وتعتبر الوثيقة أن "مشروع استراتيجية الساحل" هو في الواقع منافس للمشاريع الأمريكية التي بدأت تهدد المصالح الأوروبية والفرنسية تحديدًا. في هذا السياق، يُسلّط الضوء على التداخل الكبير بين الاستراتيجية الأوروبية والمصالح الوطنية الفرنسية. تُعدّ مواجهة الوجود الأمريكي المتنامي في المنطقة هدفًا فرنسيًا محوريًا، لا سيما

(1) . المرجع السابق نفسه.

(2).Aboulie Janneh, **Note Sur La Stratégie De L'union Européenne Pour La Sécurité Et Le Développement Au Sahel**, Policy Brief N°4 - Africa Gouvernance Institute, (Dakar Sénégal, Institut Africain de la Gouvernance ; (2013) p.01).

(3) . يحي مشرط، **الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، ص 64-84

بعد انتهاء الحرب الباردة، ويتم ذلك في الإطار الأوروبي. يُظهر تركيز الوثيقة المفرط على آليات الوجود الفرنسي وتداعياته، وتخصيص جزء كبير من النص لمناقشة تدخلاتها العسكرية (مثل عملية سيرفال وعملية برخان)، أن الاستراتيجية الأوروبية الجماعية تُعتبر أحيانًا امتدادًا للعقيدة الفرنسية، التي تسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة وفق خريطة جديدة تخدم مصالحها التقليدية. يُشكّل هذا التداخل تحديًا داخليًا للاتحاد الأوروبي نفسه، إذ قد يكون الهدف المُعلن للشراكة والأمن مجرد غطاء لأهداف وطنية أضيق نطاقًا.

ثانيا: الفرص والمصالح

1. المصالح الجيوسياسية والاستراتيجية

تُمثّل منطقة الساحل الأفريقي فرصة جيوسياسية حيوية للاتحاد الأوروبي لتأمين محيطه الجغرافي. فموقعها الاستراتيجي يجعلها "ساحة خلفية" لأوروبا و"عمقًا استراتيجيًا" للدول الأوروبية المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، مثل الجزائر وليبيا. إن الربط المباشر الذي تُقيمه الوثيقة بين الاستقرار الأوروبي واستقرار منطقة الساحل والصحراء يُتيح للاتحاد الأوروبي الفرصة (والضرورة) للتدخل في المنطقة بحجة الحفاظ على أمنه. ولا يُنظر إلى هذا التدخل على أنه مُجرد مساعدة، بل استثمار في أمنه.

بالإضافة إلى ذلك، تُتيح المنطقة فرصة للسيطرة على مواقع استراتيجية مهمة. فعلى سبيل المثال، تُعطي القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي فرنسا ميزة عامة في السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو ممر مائي ذو أهمية تجارية واستراتيجيّة، يربط طرق التجارة العالمية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. ويؤكد هذا الوجود العسكري المباشر أن الفرصة الجيوسياسية تترجم على الأرض إلى السيطرة على الممرات المائية الحيوية ومناطق النفوذ الاستراتيجي. (1)

2. المصالح والفرص الاقتصادية

تُعدّ المصالح الاقتصادية المحرك الرئيسي للاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل. ووفقًا للوثيقة، تُمثّل المنطقة "صمام أمان" لتزويد أوروبا بالطاقة والموارد المعدنية. تزخر المنطقة بموارد طبيعية هائلة، بما في ذلك خام الحديد في موريتانيا، وهو مهم لصناعة الصلب الأوروبية، واليورانيوم في النيجر، الذي يحتل المرتبة الرابعة عالميًا في الإنتاج ويغطي 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي. وتُعدّ شركة أريفا الفرنسية من أكبر المستثمرين في حقول اليورانيوم في النيجر، حيث تربط المصالح الاقتصادية ارتباطًا مباشرًا بالشركات الوطنية الأوروبية.

كما تُشير الدراسات إلى وجود موارد بترولية مهمة في منطقة الساحل (تشاد وموريتانيا والنيجر)، وتُصنّف المنطقة كمنطقة عبور استراتيجية لمشاريع ضخمة مثل مشروع غازوديك (خط أنابيب الغاز عبر الصحراء). وتستثمر شركات أوروبية كبرى مثل توتال وإيني وريبسول في هذا المشروع، الذي يهدف إلى تزويد أوروبا بما يصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا. وتظهر هذه المشاريع أن الفرص الاقتصادية لا تقتصر على التجارة العامة، بل تمتد إلى تأمين الإمدادات الحيوية للاقتصاد الأوروبي، وهو ما يفسر بشكل مباشر حجم الاستثمار والتدخلات في المنطقة (2)

3. برامج المساعدات الإنمائية كفرصة للتعاون

تُمثل المساعدات التنموية فرصةً للاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية بشكل غير مباشر. يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP)، وقد تعهد بزيادة مساعداته التنموية للدول الأفريقية إلى 23 مليار يورو سنويًا بحلول عام 2015. تهدف هذه المساعدات المُعلنة إلى القضاء على الفقر المدقع، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وتعزيز المساواة الاجتماعية.

من منظور تحليلي، يُمكن اعتبار هذه المساعدات أداةً لخدمة الأهداف الأمنية. تربط الوثيقة بوضوح بين التحسن الاقتصادي ومحاربة العنف والتطرف، مؤكدةً على أن "الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة". هذا يعني أن المساعدات تُستخدم كوسيلة لتحقيق الاستقرار، وبالتالي تقليل المخاطر الأمنية على أوروبا. إنها فرصةٌ للاتحاد الأوروبي لتحقيق أمنه بتكلفة أقل من التدخل العسكري المباشر، من خلال معالجة العوامل التي قد تدفع السكان نحو التطرف والجريمة.

مستقبل العلاقات بين الطرفين

نظراً لغياب معلومات واضحة حول مستقبل العلاقات، يُمكن التنبؤ بنتائجها بناءً على الديناميكيات القائمة. ومن المرجح أن تستمر العلاقة في حالة من "الترابط غير المتكافئ". سيعتمد الاتحاد الأوروبي على منطقة الساحل لتأمين حدوده وموارده، بينما ستعتمد دول الساحل على المساعدات والاستثمارات الأوروبية. وطالما استمرت التهديدات الأمنية (الإرهاب

(1). رضى شوادرة، إشكالية هندسة أمن مشترك في الساحل الأفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية 2011م، ص175

(2)- François Katendi, "**Bilan du dernier voyage africain de Nicolas Sarkozy**",L' Essentiel des relation internationales,
paris , Group Prestige Communication ,n 24 , Avril-mai 2009,p 55

والهجرة)، من المتوقع أن يظل النهج الأوروبي مُركزاً على الحلول الأمنية والعسكرية والتعاون الاستخباراتي، مما قد يُقلل من التركيز على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفي ظل تزايد المنافسة مع القوى الدولية الأخرى، سيجد الاتحاد الأوروبي نفسه مُجبراً على تعزيز التزاماته المالية والعسكرية للحفاظ على نفوذه التقليدي في المنطقة. ومع ذلك، ستبقى التساؤلات قائمة حول قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة استراتيجية موحدة مستقلة عن المصالح الوطنية للدول الأعضاء، وخاصة فرنسا، التي لا يزال نفوذها مُهيمناً على أرض الواقع. (1)

الخاتمة:

يقدم هذا الاستنتاج ملخصًا استشرافيًا للنتائج، يتجاوز الملخص التقليدي ليقدم مساهمات علمية جديدة وتداعيات جوهرية على السياسات، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى إعادة تشكيل النهج الأوروبي وتطوير العلاقات المستقبلية.

تُظهر الدراسة أن الاتحاد الأوروبي عالق في "معضلة المصالح". فبينما يعتبر منطقة الساحل عمقًا استراتيجيًا لتأمين حدوده وموارده، فإن نهجه الأمني والعسكري، القائم على هذه المصالح، يفشل في تحقيق أمن مستدام للمنطقة، ويعيد إنتاج التهديدات ذاتها التي يسعى لاحتوائها. تُحلل الدراسة حجة الاتحاد الأوروبي القائلة بأن "التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة"، كاشفةً عن عيوب في تطبيقها. فبينما يُنظر إلى مساعدات التنمية كأداة لتحقيق الاستقرار الأمني، إلا أنها فشلت في معالجة الأسباب الجذرية، مما يثير تساؤلات حول أولويات التمويل واتجاهاته.

كما تُسلط الدراسة الضوء على كيفية تقاطع الاستراتيجية الأوروبية الجماعية، المفترض أن تكون موحدة، مع المصالح الوطنية للدول الأعضاء الرئيسية، وخاصة فرنسا، وتأثرها بها بشكل كبير، مما يُضعف فعاليتها ومصداقيتها. إن استمرار النهج الحالي سيُقوّض الثقة بين الاتحاد الأوروبي ودول الساحل، لا سيما في ظلّ تزايد الانقلابات العسكرية، التي تعكس رفضًا للنماذج الغربية التي تُعتبر فاشلة في تحقيق الاستقرار.

كما سيُعزّز هذا نفوذ قوى أخرى تُقدّم نماذج شراكة بديلة. لا يكمن الحل في زيادة الموارد المالية أو العسكرية، بل في تغيير جذري في فلسفة التدخل. يجب على الاتحاد الأوروبي الانتقال من نهج "احتواء التهديدات" إلى نهج "بناء القدرات". وهذا يتطلب تركيزًا أكبر على الحوكمة الرشيدة، ودعم الإصلاحات المؤسسية، ومكافحة الفساد لضمان وصول المساعدات إلى السكان. كما يتطلب إعطاء الأولوية للاحتياجات المحلية وتصميم برامج تنموية قائمة على الاحتياجات الفعلية للمجتمعات، بدلًا من التركيز فقط على أولويات الأمن الأوروبي. كما يتطلب بناء شراكات متساوية قائمة على الاحترام المتبادل، بدلًا من منطق المانح والمتلقي.

النتائج :

تؤكد نتائج الدراسة فرضية أن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل تتجاوز الأهداف المعلنة، كالتنمية والمساعدات الإنسانية، مدفوعةً في المقام الأول بمصالحه الأمنية والاقتصادية، مما يؤدي إلى نتائج محدودة في تحقيق الاستقرار المستدام.

تشير الدراسة بوضوح إلى أن اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة الساحل لم يكن مجرد مبادرة تنموية أو إنسانية، بل كان مدفوعًا في المقام الأول بمصالحه الأمنية. تُثير هذه المنطقة، التي تُعتبر "بوابة إلى أوروبا"، مخاوف آنية تتعلق بالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود. يؤكد هذا الارتباط المباشر بين "الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي واستقرار منطقة الساحل" أن الدافع الرئيسي للتدخل هو احتواء التهديدات من مصدرها قبل وصولها إلى الحدود الأوروبية. وقد ازداد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ بعد الهجمات الإرهابية على الأراضي الأوروبية في عامي 2014 و2015، والتي دفعت بمنطقة الساحل إلى صدارة أجندة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

كما يُقدم البحث أدلة قاطعة على الدوافع الذاتية وراء هذه الاستراتيجيات. تُظهر الدراسة أن اكتشافات النفط والغاز واليورانيوم جعلت المنطقة "ساحة جديدة للتنافس الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي"، مما يُبرز الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. كما تُوضح الدراسة أن منطقة الساحل "ممر مثالي لمختلف أنواع التجارة غير المشروعة"، وأن استراتيجيات الأمن الأوروبية تهدف إلى "حماية مصالحها من هذه التهديدات". على الصعيد الجيوسياسي، تُشير الدراسة إلى أن التدخلات العسكرية والدبلوماسية الأوروبية، مثل عملية برخان الفرنسية، تهدف إلى تعزيز النفوذ في مواجهة منافسة القوى العالمية الأخرى. وتُؤدي هذه الدوافع الأنانية إلى نتائج محدودة في تحقيق الاستقرار المستدام. وبينما يُعلن الاتحاد الأوروبي عن أهدافه التنموية والإنسانية، فإن التركيز الفعلي على الحلول الأمنية والعسكرية، بدافع حماية الحدود والمصالح الاقتصادية، يُقلل من الاهتمام بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، كالفقر وسوء الإدارة والتهميش الاجتماعي.

(1) رضى شوادرة، إشكالية هندسة أمن مشترك في الساحل الأفريقي ، مرجع سبق ذكره.

ويُنشئ هذا النهج "حلقة مفرغة من الهشاشة الداخلية والاستغلال الخارجي". كلما ازداد التدخل الأجنبي، تفككت المؤسسات المحلية، وتصاعدت الصراعات بالوكالة، وانتشرَت الميليشيات، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار، مما يوفر مبررًا لمزيد من التدخل. ويؤكد ذلك الموجز، الذي يصف كيف أدت التدخلات في ليبيا إلى "تفكك المؤسسات وتفاقم الانقسامات". تُعدّ منطقة الساحل منطقة جيوسياسية معقدة ومزدوجة. فهي غنية بالموارد الحيوية كالنفط والغاز واليورانيوم، مما يجعلها "ساحة للتنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين القوى الكبرى". في الوقت نفسه، حدودها هشة وهياكلها المؤسسية ضعيفة، مما يجعلها بيئة مثالية للتهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة. تكمن هذه الازدواجية في جوهر المشكلة: فالموارد التي كان من المفترض أن تكون مصدر قوة وتنمية أصبحت "لعنة موارد"، مما جعل المنطقة هدفًا للاستغلال الخارجي، في حين أن هشاشتها الداخلية تجعلها غير قادرة على مقاومة هذا الاستغلال أو مواجهة المنافسة الدولية.

تواجه استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تحدياتٍ عديدة، منها تحديات أمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة، وتحديات سياسية كعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية، وتحديات اقتصادية واجتماعية كالتهميش والفقر. يُضاف إلى ذلك تصاعد المنافسة الجيوسياسية مع قوى أخرى. تكشف الدراسة عن تحدٍّ خفي: "غالبًا ما يتواطأ السكان المحليون مع الشبكات الإجرامية والإرهابية". هذا ليس مجرد فشل أمني؛ بل هو مؤشر على فشل التنمية الشاملة، إذ يدفع التهميش والإقصاء الاقتصادي بعض السكان إلى التعاون مع هذه الشبكات، مما يجعل الحلول الأمنية العسكرية وحدها غير فعّالة على المدى الطويل.

تُحدد الدراسة العديد من الفرص المتاحة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إمكانية تعزيز التعاون في مجالات الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والاستثمار في التنمية طويلة الأجل، وبناء شراكات فعّالة مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية. مع ذلك، فإن هذه الفرص المذكورة في البحث هي في الواقع "فرص نظرية"، إذ يُشير الواقع على الأرض، إلى أن التركيز الفعلي يبقى على الأهداف الأمنية والاقتصادية قصيرة المدى. تُمثل هذه الفرص خارطة طريق لحلول مستدامة، لكنها لا تزال تواجه عقبة أساسية: غياب الإرادة السياسية الكافية للانتقال من نهج "الأمن الذاتي" إلى نهج "الشراكة الحقيقية". يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة في تحقيق استقرار مستدام في منطقة الساحل. وتشير الدراسة إلى أن استراتيجياته "تواجه اختبارًا صعبًا"، وقد فشلت في تحقيق "استقرار مستدام"، على الرغم من تخصيص 8 مليارات يورو لدعم المنطقة. ويتجلى التفاوت بين التمويل الضخم.

قائمة المصادر و المراجع:

أولًا: الكتب

أ. الكتب العربية:

- منصور لخضري، **الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني الجزائري**، منشورات مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإعلان، 2012.

ب. الكتب المترجمة:

- كريستين نيسن، **دور أوروبا في منطقة الساحل**، دراسات الدفاع والأمن في معهد الدراسات الدولية الدفاعية، 27 مايو 2024م.

ثانيًا: الدوريات والمجلات العلمية:

- صيفي مشاور، **دور الجغرافيا السياسية في تشكيل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي**، الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12.
- محمد بشير جوب، "**سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة... اتجاهاتها وتداعياتها على المهاجرين الأفارقة**"،مجلة قراءات أفريقية، نوفمبر 2017، متاح على الرابط : https://www.qiraatafrican.com/home/new/، تاريخ الدخول: 2025/4/30م.
- مارتن بوس، "**إدارة الاتحاد الأوروبي للهجرة في منطقة الساحل: عواقب غير مقصودة على أرض الواقع في النيجر؟**"، مجله العالم الثالث الفصلية، المجلد 42، العدد 1، 2021، متاح على الرابط : https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2020.1784002، تاريخ الدخول: 2025/4/30م.
- نسرين الصافي ،شراكة استراتيجية متجددة: دور الاتحاد الأوروبي في دعم دول الساحل الإفريقي ، المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية ،2020/04/01 ، متاح على الرابط التالي https://ecss.com.eg/
- صلحية كبابي، زهرة جريدي، مقاربة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الأفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد1، 2021//05/01، متاح على الرابط التالي ، file:///C:/Users/user/Downloads/

- يحي مشرط، الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2،
- استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة في منطقة الساحل في "أوروبا أقوى في العالم" 2019م جدول مواعيد قطارات البرلمان الأوروبي والجمعية التشريعية متاح على الرابط التالي: https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/theme-a تاريخ الدخول 2025/4/30م.
- إكرام زياد، الإتحاد الأوروبي- القدرات والخيارات بالتدخل في الساحل الإفريقي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب،/سبتمبر/2023 ، متاح على الرابط التالي https://www.europarabct.com،
- نور طارق جمال الدين، التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي، المركز الديمقراطي العربية، 22/ مايو /2023 ، متاح على الرابط التالي https:/democraticac.de/?p=8980.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

رسائل الماجستير:

- حنان لبدي، (2014)، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي"**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- رضى شوادرة، **إشكالية هندسة أمن مشترك في الساحل الأفريقي**، مدكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية،2011م

رابعًا: التقارير والنشرات:

- تقرير التنمية الأوروبية لعام 2000م، **"التغلب على الهشاشة في أفريقيا"**، مركز روبير شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي.
- البرلمان الأوروبي، (2021م)،**أولويات استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل: معالجة التحديات الإقليمية من خلال حوكمة أفضل**.
- كارلوتا ج .إنسينا، (2024م)، **زميل أول، غير مقيم، برنامج أوروبا، ما وراء حدودها الجنوبية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- يوهانس سبات، لويك سيمونيه، أنجيلا ماير، (2025م)، **الاتحاد الأوروبي ومنطقة الساحل: اليوم التالي**، المعهد النمساوي للسياسة الدولية.

خامسًا: الانترنت:

- كارلوتا ج .إنسينا، (4 ديسمبر 2024م)، **أوروبا، ما وراء حدودها الجنوبية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، متاح على الرابط: https://www.csis.org/analysis/europe-beyond-its-southern-border، تاريخ الدخول: 2025/4/30م.
- شما ورد، (نوفمبر 2020م)، **أخطاء استراتيجية: التعلم من فشل استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل**، كلينجندايل، متاح على الرابط: https://www.clingendael.org/publication/strategic-، تاريخ الدخول: 2025/4/30م.
- توماس إيسو ماركو، تيمو تاميكو، **دور الاتحاد الأوروبي وسياساته في منطقة الساحل: الحاجة إلى إعادة تقييم ورقة إحاطية**، صادرة عن المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، متاح على الرابط: https://fiia.fi/en/publication/the-eus-role-and-policies-in-the-sahel، تاريخ الدخول: 2025/5/1م.
- فينا بيل منظمة قادة القوات البرية الأوروبية، (مايو 2021)، **تحليل استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة لمنطقة الساحل**، متاح على الرابط: https://finabel.org/unpacking-eus-integrated-sahel-strategy/، تاريخ الدخول: 2025/4/30م.
- **استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتكاملة في منطقة الساحل في "أوروبا أقوى في العالم**2019 "م، جدول مواعيد قطارات البرلمان الأوروبي والجمعية التشريعية، متاح على الرابط : https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/theme-a، تاريخ الدخول: 2025/4/30م.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

. Professor Dr. Armagan Gozcaman, **EU-Sahel Relations: The Ambiguous Nexus between Development and Security**.

. François Katendi, "Bilan du dernier voyage africain de Nicolas Sarkozy",L' Essentiel des relation internationales , paris , Group Prestige Communication ,n 24 , Avril-mai 2009,
. Aboulie Janneh, Note Sur La Stratégie De L'union Européenne Pour La Sécurité Et Le Développement A**u**
Sahel, Policy Brief N°4 - Africa Gouvernance Institute, (Dakar Sénégal, Institut Africain de la Gouvernance ; 2013
· Messaoud Fenouche et al, « Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP),
. Erin Foster-Bowser, Angelia Sanders, « Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, Boko Haram and al Shabaab,» civil – military fusion centre mediterranean basin team presents, April 2012,
. William Assanvo, « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest, » note d'analyse n° 12, Observatoire de la vie diplomatique en Afrique, juillet 2012, P.17.